SNHR
الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

التقرير الشهري لضحايا القتل خارج نطاق القانون في سوريا

توثيق مقتل 157 مدنياً بينهم 20 طفلاً و11 سيدة، و1 بسبب التعذيب في أيار/مايو 2025

الأحد 1 حزيران 2025

M250601

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: خلفية ومنهجية..... 1

ثانياً: حصيلة ضحايا عمليات القتل خارج نطاق القانون..... 2

ألف: الحصيلة الإجمالية لضحايا عمليات القتل خارج نطاق القانون منذ مطلع عام 2025..... 2

باء: حصيلة ضحايا عمليات القتل خارج نطاق القانون في شهر أيار/مايو..... 3

تاء: حصيلة المجازر..... 4

ثاء: حصيلة ضحايا التعذيب..... 4

حاء: حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية..... 5

خاء: حصيلة ضحايا كوادر الدفاع المدني..... 5

ثالثاً: موجز عن أبرز حوادث القتل في شهر أيار/مايو..... 6

رابعاً: الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية..... 11

خامساً: حالات موثَّقة حديثاً لضحايا قتلوا في فترات سابقة..... 13

سادساً: أبرز المهام التي تقوم بها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون..... 14

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات..... 16

أولاً: خلفية ومنهجية:

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا الذين وثّقت **الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان** مقتلهم على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا خلال **شهر أيار/ مايو 2025**. يسلّط التقرير الضوء بشكل خاص على الضحايا الذين لقوا حتفهم تحت التعذيب، والكوادر الطبية، والكوادر الإعلامية والدفاع المدني، مع التركيز على المجازر المرتكبة. ويشمل التقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، مع الاحتفاظ بالتفاصيل الكاملة في قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان. كما يُسلّط التقرير الضوء على عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة، التي تمكنا من توثيقها خلال هذا الشهر

يقتصر هذا التقرير على الضحايا المدنيين الذين تمكّن الفريق من توثيق مقتلهم خلال الشهر المنصرم. من ناحية أخرى، قد يتضمن بعض الحوادث التي وقعت قبل أشهر أو سنوات، لذلك يُدرج التاريخ الذي تم فيه التوثيق، والتاريخ المقدر لوقوع الحادثة.

وقد أخذنا في الاعتبار التغيير الجذري الذي حدث في السلطة ومواقع السيطرة بعد سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، وعلى الرغم من سقوط نظام الأسد فما زلنا نوثق مقتل مواطنين على يد قوات الأسد بأشكال مختلفة من أبرزها:

- ميلشيات تابعة لنظام الأسد تقتل مدنيين أو عناصر من قوات الأمن السورية.
- انفجار ذخائر عنقودية من مخلفات قصف القوات الروسية أو قوات نظام الأسد.
- مواطنين أصيبوا بجراح خلال قصف سابق لقوات الأسد وتوفوا لاحقاً.

يُوزّع التقرير حصيلة الضحايا وفقاً للجهات الفاعلة، ويتطلب ذلك في بعض الأحيان وقتاً إضافياً للتحقيق، خاصة في حالة الهجمات المشتركة. تستمر عمليات التحقيق حتى يتم تحديد المسؤول بدقة، وفي حال تعذّر ذلك، تُدرج الحوادث تحت تصنيف "جهات أخرى" حتى الحصول على أدلة كافية.

تحرص الشَّبكة على نسبة الحوادث إلى المسؤولين عنها، مع استثناء حالتين: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والتفجيرات عن بُعد بما في ذلك الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وقد تمت معالجة ذلك في تقارير منفصلة.

بالنسبة للضحايا مجهولي الهوية الذين لم يتم التعرف على أسمائهم أو أية معلومات تُشير إلى هويتهم، تحتفظ الشَّبكة ببياناتهم في أرشيف خاص إلى حين التوصل إلى معلومات جديدة.

توثق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان حالات الوفاة الناتجة عن الغرق أثناء محاولات الهجرة غير النظامية، باعتبارها نتيجة مباشرة لتدهور الأوضاع بفعل النزاع والانتهاكات. كما ترصد الشَّبكة الحوادث المرتبطة بالعبث بالأسلحة والذخائر غير المنفجرة، خاصة تلك التي تطال الأطفال. تُدرج هذه الحوادث كأمثلة على الانفلات الأمني وسوء إدارة السلاح، دون احتسابها ضمن انتهاكات أطراف النزاع.

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، وتُتيح الشَّبكة السورية نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية؛ ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

جميع الهجمات الموثَّقة في هذا التقرير استهدفت مناطق مدنية، دون تسجيل أي وجود عسكري في مواقع الهجوم، ولم يتم توجيه تحذير مسبق للمدنيين من قبل القوات المعتدية كما يقتضي القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي النهاية، نؤكد أنَّ ما ورد في هذا التقرير يُمثل الحد الأدنى من حجم وخطورة الانتهاكات الموثَّقة، دون تغطية للأبعاد الاجتماعية أو الاقتصادية أو النفسية.

ثانياً: حصيلة ضحايا عمليات القتل خارج نطاق القانون:

ألف: الحصيلة الإجمالية لضحايا عمليات القتل خارج نطاق القانون منذ مطلع عام 2025:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان **مقتل 2351 شخصاً** على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2025 وحتى نهاية شهر أيار/مايو من نفس العام

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2025 على النحو التالي

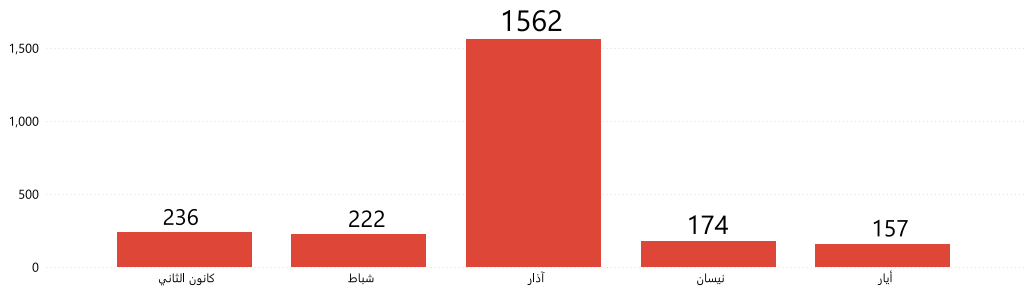

يُظهر المخطط البياني أعلاه أنَّ أعلى حصيلة للضحايا المدنيين منذ بداية عام 2025 قد تم تسجيلها في شهر آذار/مارس حيث بلغ عدد الضحايا 1562، بنسبة بلغت قرابة 66 % من إجمالي حصيلة الضحايا منذ بداية العام، على خلفية الأحداث العسكرية التي شهدها الساحل السوري، يليه شهر كانون الثاني/يناير بنسبة 10 %، ثم شباط/فبراير بنسبة تقارب 9 %، بينما سجّل شهر أيار/مايو أقل حصيلة للضحايا خلال العام.

باء: حصيلة ضحايا عمليات القتل خارج نطاق القانون في شهر أيار/مايو:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار/مايو **مقتل 157 مدنياً**، بينهم 20 طفلاً و11 سيدة (أنثى بالغة)، بينهم 1 من الكوادر الإعلامية، و3 من كوادر الدفاع المدني، و1 بسبب التعذيب، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقناهم في أيار/مايو بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي

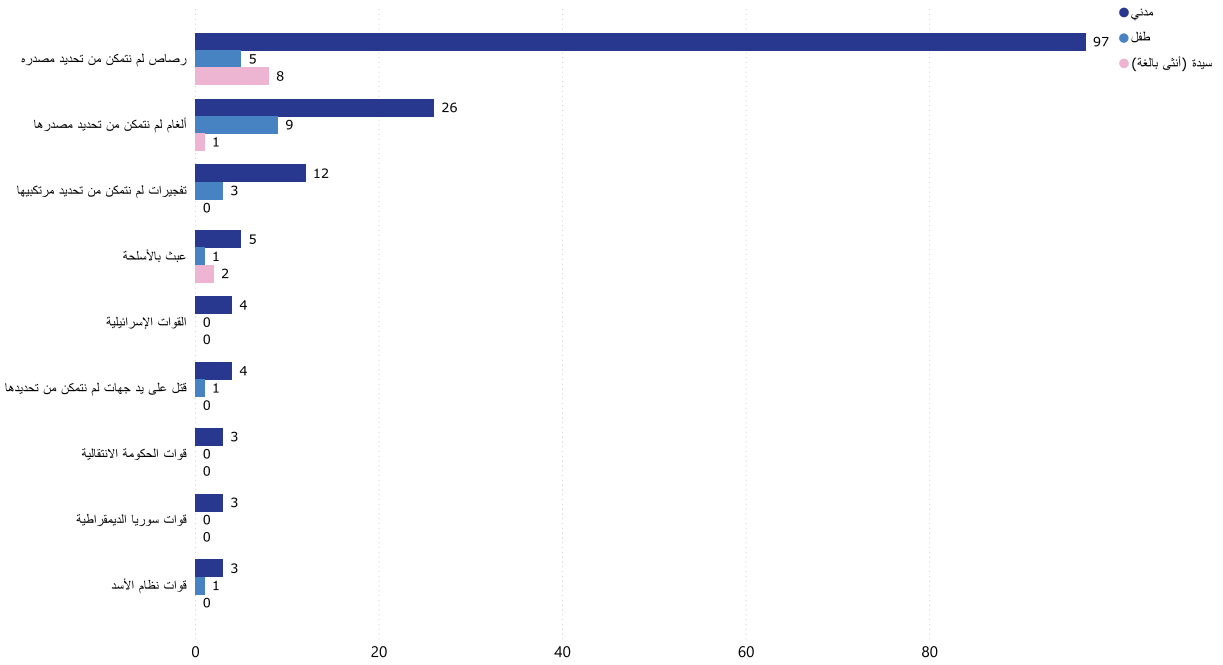

- **قوات الحكومة الانتقالية:** مقتل 3 مدنيين.
- **قوات نظام الأسد:** مقتل 3 مدنيين، بينهم 1 طفل.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** مقتل 3 مدنيين.
- **ضحايا الألغام الأرضية (مجهولة المصدر):** مقتل 26 مدنياً، بينهم 9 أطفال و1 سيدة.
- **ضحايا الرصاص مجهول المصدر:** مقتل 97 مدنياً، بينهم 5 أطفال و8 سيدات.
- **ضحايا التفجيرات غير المحدد مرتكبوها:** مقتل 12 مدنياً، بينهم 3 أطفال.
- **ضحايا القتل على يد أفراد لم يتم تحديد هويتهم:** مقتل 4 مدنيين، بينهم 1 طفل.
- **ضحايا حوادث ناتجة عن العبث بالأسلحة:** 5 مدنيين، بينهم 1 طفل، و2 سيدة.
- **القوات الإسرائيلية:** مقتل 4 مدنيين.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في أيار/ مايو على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي

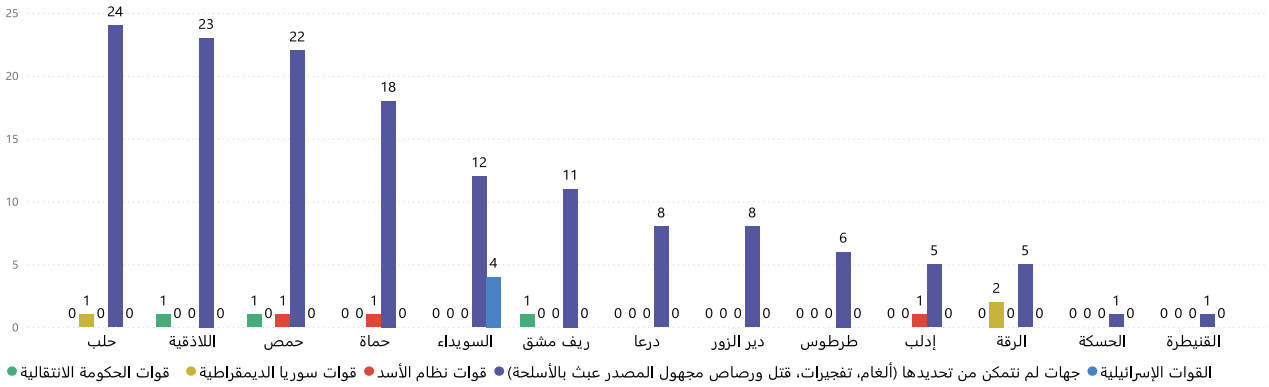

تظهر الخريطة السابقة أنَّ كلاً من محافظات حلب واللاذقية وحمص بلغت نسبة ضحاياهم ما يقارب 15 % من إجمالي الضحايا، تلتهم محافظة حماة بنسبة تقارب 12 %، جلَّهم قضوا على يد جهات لم نتمكن من تحديدها.

تاء: حصيلة المجازر:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان وقوع **2 مجزرة** في شهر أيار/مايو يتوزعون على النحو التالي:

- رصاص مسلحين: 1 مجزرة.
- تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 1 مجزرة

ثاء: حصيلة ضحايا التعذيب:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار/مايو مقتل 1 بسبب التعذيب على يد القوى المسيطرة، وبذلك أصبحت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب 16 شخصاً قتلوا على يد القوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2025 حتى حزيران/يونيو من العام ذاته

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2025 على النحو التالي

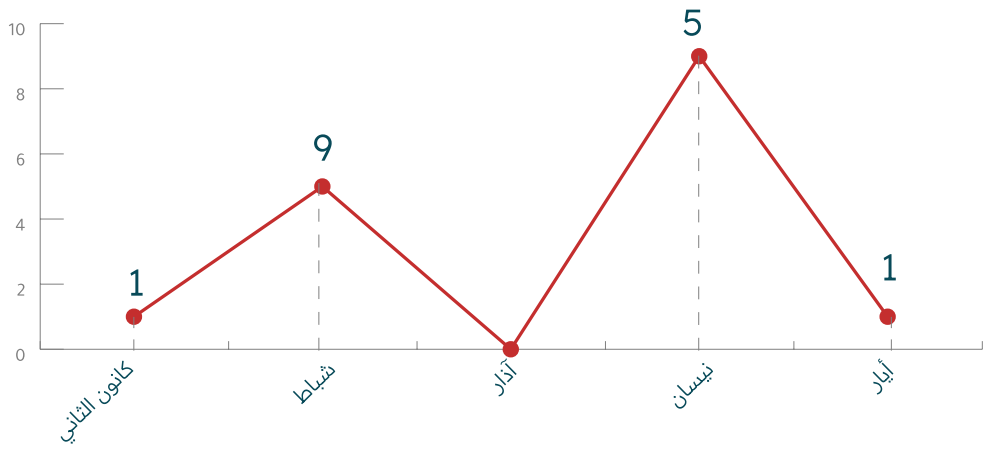

بلغت نسبة الضحايا بسبب التعذيب على يد قوات الحكومة الانتقالية ما يقارب 56 % مقارنة بالمجموع الكلي لضحايا التعذيب على يد القوى المسيطرة في عام 2025، وكان شهر شباط/فبراير قد شهد الحصيلة الأعلى للضحايا بسبب التعذيب خلال عام 2025 حيث بلغت نسبة ضحاياه 56 % من حصيلة الضحايا الكلية

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم في أيار/مايو بسبب التعذيب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي

- قوات نظام بشار الأسد : 1

حاء: حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية:

وثقنا مقتل 1 من الكوادر الإعلامية في أيار/مايو برصاص جهات لم نتمكن من تحديدها.

خاء: حصيلة ضحايا كوادر الدفاع المدني:

وثقنا مقتل 3 من كوادر الدفاع المدني في أيار/مايو جراء انفجار الألغام الأرضية.

ثالثاً: موجز عن أبرز حوادث القتل في شهر أيار/مايو:

تعكس حوادث القتل الموثقة خلال شهر أيار/مايو استمرار التحديات الأمنية والحقوقية التي تواجه سوريا في سياق المرحلة الانتقالية، وتُبرز هشاشة البنية الأمنية في عدد من المناطق، لاسيما مع ظهور الجماعات المسلحة الخارجة عن إطار الدولة، واستمرار آثار النزاع الطويل على المدنيين وتظهر أنماط القتل الخارجة عن نطاق القانون في سياقات متعددة، من أبرزها

1. أحداث التصعيد الأمني في مناطق من محافظتي ريف دمشق والسويداء:

شهدت مناطق متعددة في محافظة ريف دمشق ومحافظة السويداء، في الفترة الممتدة بين 29 نيسان/أبريل و4 أيار/مايو 2025، تصعيداً أمنياً واسع النطاق، تمثل في اندلاع اشتباكات مسلحة عنيفة، وهجمات استهدفت أحياءً مدنية، ونقاطاً أمنية، وطرقات رئيسة، وقد تركزت هذه الأحداث في مدن وبلدات مثل جرمانا، أشرفية صحنايا، صحنايا في ريف دمشق، وعدد من قرى محافظة السويداء، وأسفرت عن مقتل وجرح عشرات المدنيين والعسكريين، حيث وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 111 شخصاً، من بينهم مدنيون، وعناصر أمن، ومسلحون محليون. وقد تمّ إدراج الضحايا المدنيين فقط ضمن التقرير الشهري الخاص بالضحايا المدنيين، في حين لا تزال التحقيقات جارية بشأن بقية حالات القتل وظروفها، بما في ذلك مدى تورط أطراف رسمية أو محلية. ويجري العمل على إعداد تقرير تفصيلي منفصل يُغطي الأحداث التي وقعت وتم توثيقها في هذه المناطق.

في يوم الجمعة 2 أيار/مايو 2025، توفي المدني مجيد حمزة، الملقب (أبو صافي)، وهو من أبناء بلدة رساس الواقعة في ريف محافظة السويداء الجنوبي، متأثراً بجراح خطيرة أصيب بها نتيجة قصف بقذائف الهاون استهدف البلدة قبل يومين.

2. قوات نظام الأسد:

لا زالت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان توثق استمرار سقوط ضحايا مدنيين في سوريا بسبب قوات نظام الأسد، وتشير البيانات الميدانية إلى أنَّ غالبية هذه الحالات لا تعود إلى أعمال عنف مباشرة أو مواجهات عسكرية، بل إلى آثار متراكمة لانتهاكات ارتكبها نظام الأسد خلال سنوات الصراع، حيث خلّفت هذه الانتهاكات أخطار دائمة على حياة السكان المدنيين. وتمثّلت أبرز أسباب هذه الوفيات في الذخائر العنقودية غير المنفجرة، وانهيار الأبنية المتضررة حيث أدى تدهور البنية التحتية، نتيجة الاستهداف المتكرر للأحياء السكنية من قبل قوات النظام السابق، إلى انهيار عدد من الأبنية التي لم تخضع لأي أعمال ترميم أو تقييم للسلامة، ما أسفر عن إصابات ووفيات بين المدنيين العائدين إلى مناطقهم، ففي يوم الجمعة 2 أيار/مايو 2025، قُتل الطفل أحمد رضوان الجرو، وهو من أبناء قرية سوحا في ريف محافظة حماة الشرقي، وذلك جراء انفجار ذخيرة عنقودية، من مخلفات قصف سابق لقوات حلف نظام الأسد والقوات الروسية، أثناء وجوده قرب منزله في القرية الخاضعة لسيطرة الحكومة الانتقالية.

تؤكد الشَّبكة أنَّ هذه الحوادث هي امتداد مباشر لسياسات القصف العشوائي والاستخدام الواسع للأسلحة المحرمة دولياً من قبل نظام الأسد، والتي حوّلت كثيراً من المناطق إلى بيئة غير آمنة للمدنيين حتى بعد توقف القتال.

3. قوات سوريا الديمقراطية:

على الرغم من توقيع قوات سوريا الديمقراطية اتفاقيات تقضي بحماية المدنيين والالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وثّقنا في أيار/مايو 2025 مقتل عدد من المدنيين على يد قوات سوريا الديمقراطية قضوا بالرصاص

في يوم السبت 24 أيار/مايو 2025، قُتل عبد العزيز بريهو العساف، من أبناء قرية قواص في ريف ناحية الخفسة في ريف محافظة حلب الشرقي، جراء إصابته برصاص أطلقه عناصر تابعون لقوات سوريا الديمقراطية، وذلك أثناء محاولة اعتقاله من منزله في القرية، تجدر الإشارة إلى أنَّ المنطقة تقع تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

↑ عبد العزيز بريهو العساف

4. القتل جراء انفجار الألغام:

رُصدت حالات وفاة عديدة بسبب الألغام الأرضية المزروعة خلال سنوات النزاع، والتي ما تزال تحصد أرواح المدنيين حتى اليوم. وقعت هذه الحوادث في مناطق مختلفة، وقد بلغ أعداد الضحايا منذ بداية عام 2025 حتى أيار/مايو **212 مدنياً**، بينهم 33 طفلاً و10 سيدات، وتنقسم حصيلة الألغام الأرضية خلال شهر أيار/مايو لقسمين

- **ضحايا قتلوا أثناء عمليات نزع الألغام الأرضية:** 7 مدنيين.
- **انفجار الألغام الأرضية:** 19 مدنياً، بينهم 9 أطفال و1 سيدة.

في يوم الإثنين 5 أيار/مايو 2025، قُتل الطفل **عزت رضوان بريمو**، البالغ من العمر 8 أعوام، وهو من أبناء قرية أحرص في ريف محافظة حلب الشمالي، وذلك جراء انفجار لغم أرضي أثناء رعيه الأغنام في المنطقة الواقعة بين قريتي أحرص وحربل. ونشير إلى أنَّ المنطقة في وقت وقوع الحادثة تخضع لسيطرة الحكومة الانتقالية.

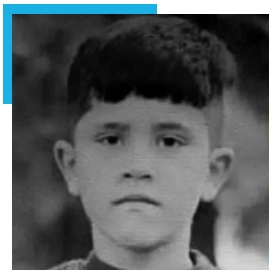

↑ عزت رضوان بريمو

في يوم السبت 24 أيار/مايو 2025، قُتل كل من أحمد حاج رمضان، وأحمد سليمان الدكاك وهما عنصران من كتيبة الهندسة المسؤولة عن تفكيك الألغام التابعة لوزارة الدفاع في الحكومة الانتقالية، وذلك أثناء محاولتهما تفكيك لغم أرضي بالقرب من مدينة الضمير شرق محافظة ريف دمشق، مما أدى إلى مقتلهما على الفور وإصابة عنصر آخر.

5. القتل الناتج عن التفجيرات مجهولة المصدر:

سُجلت حوادث تفجير في مناطق مأهولة بالسكان، بعضها ناجم عن قنابل من مخلفات الحرب أو صواريخ لم تنفجر مسبقاً، **كما سجلنا وقوع مجزرة جراء انفجار سيارة مفخخة من أبرز هذه الحالات:**

الأحد 18 أيار/مايو 2025، حوالي الساعة 19:13 بالتوقيت المحلي، وقع انفجار ناجم عن سيارة مفخخة بالقرب من سجن مدينة الميادين، في شارع الكورنيش على أطراف مدينة الميادين في ريف محافظة دير الزور الشرقي. أسفر الانفجار عن مقتل خمسة أشخاص، هم مدني **وأربعة** من عناصر الأمن العام التابع لوزارة الداخلية في الحكومة الانتقالية، وإصابة مدنيين **اثنين** بجروح، أحدهما طفلة، إلى جانب أضرار مادية واسعة في المنطقة. ويُشار إلى أنَّ المنطقة التي وقع فيها الانفجار تخضع **لسيطرة الحكومة الانتقالية.**

الخميس 22 أيار/ مايو 2025، قُتل **ثلاثة** من أعضاء فريق إزالة مخلفات الحرب في منظمة الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء)، وهم مأمون العمر، جلال طكو، وشعبان شوشان، إثر انفجار جسم متفجر موجَّه عن بُعد أثناء تنفيذهم مهمة إزالة جسم مشبوه زُرع حديثاً على سكة الحديد قرب قرية **كراح** في ريف حماة الشمالي الشرقي. ويُشار إلى أنَّ المنطقة تخضع لسيطرة الحكومة السورية الانتقالية.

6. الرصاص المجهول والرصاص الطائش:

وثقت الشَّبكة **مقتل عشرات المدنيين** جراء إطلاق نار من مصادر غير معروفة، شمل ذلك حالات استهداف مباشر، وأخرى بسبب رصاص طائش خلال احتفالات أو نزاعات محلية. وشكلت هذه الظاهرة مؤشراً على ضعف السيطرة الأمنية، لا سيما في المناطق التي تغيّرت فيها السيطرة مؤخراً، **وتوزعت حصيلة القتل بالرصاص كالتالي:**

- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** 92 مدنياً، بينهم 3 أطفال و6 سيدات.
- **رصاص طائش/ احتفالات:** 5 مدنيين، بينهم 2 سيدة و2 طفل.

مساء السبت 10 أيار/مايو 2025، قُتل أربعة مدنيين، بينهم طفل، في حادثتي إطلاق نار متزامنتين نفّذهما مسلحون مجهولون في موقعين متقاربين ضمن منطقة عسكرية تقع بمحاذاة قرية زاما التابعة لناحية جبلة في ريف محافظة اللاذقية. المنطقة تخضع لسيطرة الحكومة السورية الانتقالية، ولم تُعرف حتى لحظة نشر هذا الخبر هوية الجناة.

كما وثقنا وقوع مجزرة في أيار/مايو برصاص مسلحين:

في يوم الإثنين 26 أيار/مايو 2025، قُتل خمسة مدنيين بينهم سيدة، وأصيب ثلاثة آخرون بينهم طفل بجروح متفاوتة الخطورة، جميعهم من أبناء قرية الكنديسية في ريف محافظة اللاذقية، وذلك إثر إطلاق النار عليهم أثناء وجودهم في إحدى الحقول الزراعية في قرية جورة الماء القريبة من قريتهم، من قبل مسلحين يرجح أنَّهم ينتمون لعشائر البدو. ويُشار إلى أنَّ المنطقة تخضع لسيطرة الحكومة الانتقالية.

7. هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي:

نفذت القوات الإسرائيلية قصف جوي إسرائيلي، استهدف مزرعة تحتوي على ذخيرة بالقرب من قرية كناكر في ريف السويداء الغربي، يوم الجمعة، 2 أيار /مايو 2025، مما تسبب في **مقتل 4 مدنيين**، وتدمير المزرعة بشكل شبه كامل.

وقد أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً أدانت فيه الهجمات الإسرائيلة التي استهدفت مناطق متفرقة في سوريا و تسببت بوقوع ضحايا مدنيين.

8.الوفاة نتيجة العبث الفردي بالسلاح:

تم تسجيل **5 حالات وفاة بينهم 1 طفل و2 سيدة** نتيجة سوء استخدام الأسلحة، من بينها في يوم السبت 17 أيار/مايو 2025، توفي الطفل محمد داوود البسط، البالغ من العمر 5 أعوام، وهو من أبناء حي الصواعق في مدينة حماة، متأثراً بجراح أصيب بها في 7 أيار/مايو 2025، نتيجة إصابته برصاص عشوائي، أثناء لعبه مع أطفال آخرين في الحي ذاته.

تعكس هذه الحالات ضعف الرقابة وانتشار السلاح في أوساط المدنيين دون إجراءات سلامة فعالة.

رابعاً: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار/مايو ما لا يقل عن **8 حوادث اعتداء** على مراكز حيويَّة مدنيَّة، تركزت في محافظات السويداء وحلب وحماة.

تتوزع هذه الهجمات بحسب الجهات المرتكبة على النحو التالي:

- قوات سوريا الديمقراطية: 3
- مسلحون لم نتمكن من تحديد تبعيتهم: 1
- اعتداء لم نتمكن من تحديد مرتكبيه: 3
- تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 1

وبذلك بلغت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية منذ مطلع عام 2025 حتى حزيران/يونيو من العام ذاته **45 حادثة** اعتداء على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا. توزَّعت شهرياً على النحو التالي:

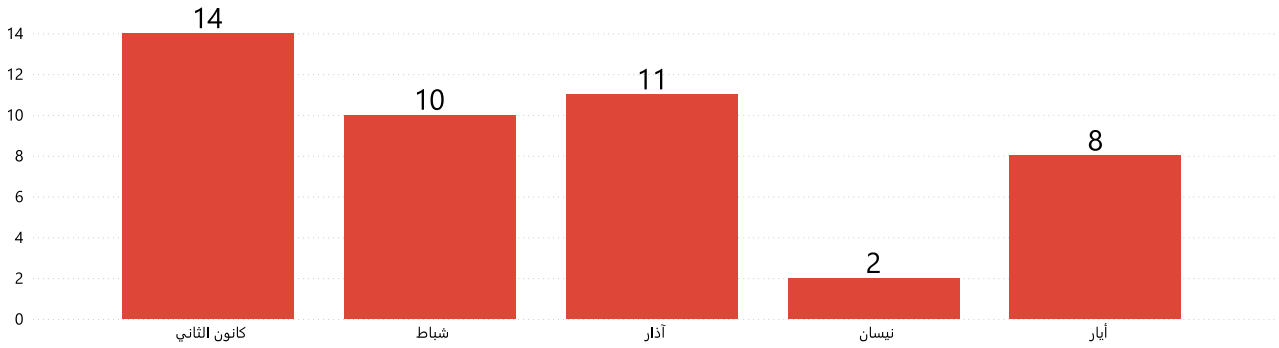

تشير هذه الحصيلة إلى استمرار الهجمات على المراكز الحيوية والأعيان المدنية في سوريا منذ بداية عام 2025، وهو ما يمثل انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي الإنساني، الذي يفرض حماية هذه المنشآت الأساسية للمدنيين. بلغت الحصيلة **45 حادثة** اعتداء حتى نهاية أيار/مايو 2025، وسجل شهر كانون الثاني/يناير أعلى حصيلة، حيث وقعت فيه **14 حادثة**، أي ما يعادل حوالي 32 % من الحصيلة الإجمالية.

نستعرض فيما يلي حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة التي تم توثيقها في أيار/مايو:

في مطلع أيار/مايو 2025، تعرّض مقام الخضر، وهو موقع ديني ذو رمزية خاصة لأبناء الطائفة الدرزية، في قرية الصورة الكبرى في ريف محافظة السويداء الشمالي، لاعتداء تمثّل بإحراقه وتخريبه نفذته مجموعات مسلحة يُرجح أنَّها تنتمي إلى عشائر البدو. أسفر الاعتداء عن أضرار مادية واسعة في بناء المقام ومحتوياته. ويُشار إلى أنَّ المنطقة تخضع لسيطرة الحكومة الانتقالية.

ووفقاً لما وثقته الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان استناداً لمصار محلية موثوقة ومشاهدات ميدانية، فإنَّ قرية الصورة الكبرى كانت قد تعرّضت لهجوم مسلّح نفذته مجموعات مسلحة خارجة عن القانون يُعتقد أنَّها من عشائر البدو، وقع في الفترة بين 30 نيسان/أبريل و4 أيار/مايو 2025، حيث شهدت المنطقة عمليات تخريب وإحراق طالت ممتلكات عامة وخاصة، من ضمنها مقام الخضر الذي تم استهدافه بالحرق بشكل متعمّد، في سياق الهجوم الواسع على القرية.

ولا تزال الشَّبكة تتابع جمع إفادات شهود العيان للتحقق من ملابسات الحادثة وتوثيقها بشكل كامل.

↑ الأضرار إثر اعتداء مسلحين على مقام الخضر في قرية الصورة الكبيرة في ريف السويداء – أيار/مايو 2025.

في يوم السبت 3 أيار/مايو 2025، فجّرت عناصر تابعة لقوات سوريا الديمقراطية ثلاثة جسور منشأة على مجرى ساقية المياه التي تمر من منطقتي مسكنة ودير حافر في ريف محافظة حلب الشرقي، وهي: جسر الإمام، وجسر زعرايا، وجسر تل أبيض. وقد أسفرت عمليات التفجير عن تدمير شبه كامل لهذه الجسور وخروجها عن الخدمة، الأمر الذي زاد من معاناة السكان في التنقل بين مناطق الريف الشرقي. ويُشار إلى أنَّ المنطقة تخضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت وقوع الحادثة.

ووفقاً لما وثقته الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان عبر مصادر محلية موثوقة، فإنَّ الجسور الثلاثة المدمّرة هي من بين خمسة جسور منشأة على طول مجرى الساقية، وتُستخدم لربط منطقتي دير حافر ومسكنة مع منطقة منبج والقرى الواقعة شمال دير حافر ومسكنة. وتعتبر هذه الجسور حيوية للحركة اليومية لسكان الريف الشرقي، سواء في التنقل أو في نقل البضائع والخدمات

في يوم الخميس 22 أيار/ مايو 2025، انفجر جسم متفجر موجه عن بعد زُرع حديثاً على سكة الحديد قرب قرية كراح في ريف حماة الشمالي الشرقي، وذلك أثناء تنفيذ فريق إزالة مخلفات الحرب في منظمة الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء) مهمة إزالة جسم مشبوه. أسفر التفجير عن مقتل ثلاثة من أعضاء الفريق، وهم مأمون العمر، جلال طكو، وشعبان شوشان، إضافة إلى تضرر سكة الحديد. ويُشار إلى أنَّ المنطقة تخضع لسيطرة الحكومة السورية الانتقالية.

وبحسب معلومات حصلت عليها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من مصادر محلية موثوقة، فقد ورد بلاغ إلى مركز صوران التابع للدفاع المدني حول وجود جسم غريب على سكة الحديد الرابطة بين حلب ودمشق، وهي سكة ما تزال قيد الخدمة. وعند وصول الفريق إلى الموقع، تقدّم ثلاثة من أفراده وهم يرتدون زيّهم الرسمي ومجهزين بعتاد الحماية لتفقد الجسم، الذي تبيّن لاحقاً أنَّه عبوة ناسفة أو لغم معدّ للتفجير عن بُعد. وقبل تمكنهم من الابتعاد، جرى تفجيره بهم، ما أدى إلى مقتلهم على الفور، إضافة إلى تضرر سكة الحديد.

وفي 24 أيار/مايو 2025، أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً أدانت فيه الحادثة، وأكدت على استمرارها في التحقيق وجمع إفادات الشهود لتوثيقها بشكل كامل. كما شدّدت على ضرورة حماية العاملين في إزالة مخلفات الحرب باعتبارهم من العاملين في المجال الإنساني.

الأضرار إثر تفجير جسم متفجر موجه عن بعد زُرع على سكة الحديد الواصلة بين دمشق وحلب عند قرية كراح في ريف حماة، والذي تسبب في **مقتل 3** أفراد من طواقم الدفاع المدني السوري، في 22 أيار/مايو 2025 | المصادر المفتوحة

خامساً: حالات موثَّقة حديثاً لضحايا قتلوا في فترات سابقة:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان خلال شهر أيار/مايو 2025 العثور على 4 مدنيين من عائلة واحدة (أب وأم وطفلين)، بعد العثور على جثامينهم في مواقع يُشتبه أنَّها كانت تُستخدم كمقابر جماعية أو أماكن إخفاء لجثث الضحايا، مثل آبار المياه أو الأبنية المهجورة. وتشير المعلومات الأولية إلى أنَّ هذه الجرائم قد وقعت في فترات سابقة، قبل سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، وتعود إلى مراحل مختلفة من النزاع المسلح في سوريا.

ورغم أنَّ تاريخ وقوع هذه الجرائم يسبق فترة التوثيق، فإنَّ إدراجها في هذا التقرير يأتي انطلاقاً من التزام الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بتوثيق الجرائم بشكل تراكمي وفقاً لتاريخ التأكد من وقوعها، وتسليط الضوء على خطورة ما تم اكتشافه وعلى الحاجة إلى تحقيقات قضائية وطبّية مستقلة لمعرفة هوية الضحايا والجهات المتورطة في قتلهم.

ولا تُحتسب هذه الحالات ضمن الحصيلة الإحصائية الرسمية لشهر أيار/مايو، بل تُدرج بشكل منفصل، إلى حين اكتمال التحقيقات وجمع الأدلة، ومن ثم تضمينها ضمن قواعد البيانات الخاصة بالشَّبكة وتحديث التوثيق الزمني للضحايا بحسب تاريخ الوفاة التقديري.

- **في يوم الأربعاء 14 أيار/مايو 2025**، عثر السكان المحليون في قرية العزيزية التابعة لمدينة السفيرة في ريف محافظة حلب الشرقي، على رفات 4 مدنيين من عائلة واحدة، تضم (الأب والأم واثنين من أطفالهما)، ضمن بئر مهجور في باحة أحد المنازل في القرية، تعود لعائلة فقدت خلال سيطرة قوات نظام بشار الأسد على القرية عام 2014، ويُشار إلى أنَّ المنطقة تخضع لسيطرة الحكومة الانتقالية.

- ووفقاً لمعلومات حصلنا عليها من المصادر المحلية، فقد تم اكتشاف الرفات عقب عودة العائلة للمنزل، وقيامهم بإعادة استصلاح البئر وتنظيفه، حيث تم إبلاغ فرق الدفاع المدني (الخوذ البيضاء) التي حضرت للموقع وقامت بانتشال الرفات، وتم التعرف عليهم من قبل مقربين من العائلة، وقد أظهرت المشاهدات الأولية أنَّ بعض الرفات تحمل آثار إصابات بعيارات نارية أو تعذيب، ما يرجح فرضية إعدام الضحايا أو تعرضهم لعمليات قتل جماعي.

سادساً: أبرز المهام التي تقوم بها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

1. التأسيس والتوثيق منذ عام 2011:

منذ انطلاق عملها في عام 2011، كرّست الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان جهودها لتوثيق جميع أنماط القتل خارج نطاق القانون في سوريا، بما في ذلك الإعدامات الميدانية، القتل تحت التعذيب، المجازر، القصف العشوائي، والاستهداف المتعمّد للمدنيين

قامت الشَّبكة ببناء نظام توثيق إلكتروني متقدّم يسمح بأرشفة بيانات الضحايا وتصنيفهم بدقة بحسب الجنس، والعمر، والموقع الجغرافي، وتاريخ الوفاة، وطريقة القتل، ونوع السلاح، والجهة المسؤولة. وقد شكّل هذا النظام العمود الفقري في تتبع أنماط العنف، وتحليل التوزع الجغرافي للضحايا، وتقديم بيانات دقيقة تدعم جهود العدالة والمساءلة على المستويين المحلي والدولي.

2. التركيز على الفئات المدنية الهشة وتوسيع فئات التوثيق:

أولت الشَّبكة أهمية خاصة لتوثيق الانتهاكات التي تطال الأطفال والنساء، نظراً لرمزية هذه الفئات في النزاعات المسلحة، ومدى ما تعكسه من استهداف ممنهج للمدنيين. كما توسّعت قاعدة البيانات لاحقاً لتشمل فئات الضحايا من الكوادر الإعلامية، والطبية، والإغاثية، والدفاع المدني، ممن لعبوا أدواراً محورية في الحراك المدني والإنساني.

3. إنتاج تقارير دورية وتحليل بصري ونوعي للبيانات:

حرصت الشَّبكة على إصدار تقارير يومية وشهرية ونصف سنوية وسنوية توثق أعداد الضحايا، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة بأنماط أو جهات محددة. وسعياً لرفع مستوى الشفافية والوصول العام، تم تحويل قاعدة البيانات إلى خرائط ورسوم بيانية تفاعلية تُنشر على الموقع الرسمي للشَّبكة، وتُحدَّث باستمرار، مما يتيح للباحثين والصحفيين والمؤسسات تتبع تطور الانتهاكات وفرز البيانات بحسب معايير متعددة.

4. الشراكات الدولية وتقديم البيانات للأمم المتحدة:

منذ سنوات النزاع الأولى، بدأت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إرسال استمارات مفصلة إلى المقررين الخاصين بالأمم المتحدة المعنيين بالقتل خارج نطاق القانون والتعذيب، وذلك بعد أخذ موافقة ذوي الضحايا، وتواصل هذا التنسيق حتى اليوم.

وقد أصبحت الشَّبكة واحدة من أبرز مصادر المعلومات الموثوقة والمعتمدة لدى وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحقوقية الدولية، ووسائل الإعلام العالمية. كما وقّعت مذكرات تفاهم مع جهات مثل Humanitarian Outcomes في إطار مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة (AWSD)، إلى جانب شراكات أخرى تعزز من مكانتها كمصدر مرجعي في هذا المجال.

5. مرحلة ما بعد سقوط نظام بشار الأسد – توسيع نطاق العمل:

مع سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، دخلت الشَّبكة مرحلة مفصلية في توثيق القتل خارج نطاق القانون، إذ انتقل جزء كبير من الجهد إلى متابعة أنماط جديدة من الانتهاكات، لا تقل خطورة عن سابقاتها، لكنها ترتبط بواقع ما بعد النزاع، بما في ذلك:

- سقوط ضحايا مدنيين جراء مخلفات الحرب مثل الألغام والذخائر غير المنفجرة.
- انهيار أبنية مدمّرة مسبقاً بفعل القصف، كما حصل مع وفاة السيدة سناء الدرويش في بلدة أبو الضهور بعد عودتها لمنزلها المتضرر.
- حوادث القتل الناجمة عن فوضى السلاح والانفلات الأمني.
- حالات القتل في ظروف غامضة أو على يد جهات غير معروفة.

وسّعت الشَّبكة من عملياتها الميدانية في المناطق الخارجة من سيطرة النظام، حيث أصبح بالإمكان الوصول إلى مواقع كانت مغلقة أمنياً، وفتح تحقيقات مؤجلة، ومراجعة شهادات جديدة، وجمع أدلة مادية إضافية. كما عزّزت حضورها من خلال تشكيل فرق توثيق محلية وتقديم تدريبات موسعة في مجالات التوثيق، وجمع الشهادات، والتعامل الآمن مع البيانات.

6. دور الشَّبكة في دعم العدالة الانتقالية والمساءلة:

من خلال هذا العمل المتراكم والمستمر، أصبحت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مرجعاً رئيساً في دعم آليات العدالة الانتقالية، والمساهمة في بناء ذاكرة وطنية تحفظ حقوق الضحايا، وتدعم جهود محاسبة المتورطين في الانتهاكات.

وتمثّل البيانات التي توفرها الشَّبكة حجر أساس في بناء ملفات قانونية قابلة للاستخدام أمام المحاكم الوطنية والدولية، سواء من خلال آليات الأمم المتحدة، أو في إطار جهود تحقيق محلية مستقلة تنشأ مع المرحلة الانتقالية في سوريا.

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. **الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية**: تُشير الأدلة التي جمعتها **الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان** إلى أنَّ غالبية الهجمات استهدفت المدنيين بشكل مباشر، بما في ذلك تدمير المنشآت المدنية.

2. **الألغام الأرضية:** قُتل عدد كبير من السوريين جراء الألغام المزروعة، دون أن تقوم أي من القوى المتورطة في النزاع بتقديم خرائط توضح أماكن زراعتها. هذا يُظهر **الاستهتار** بأرواح المدنيين، وخصوصاً الأطفال.

3. **القصف العشوائي من قوات سوريا الديمقراطية:** تُعد الهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي نفّذتها قوات سوريا الديمقراطية خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وهي جرائم ترتقي إلى **جرائم حرب.**

4. **التفجيرات عن بُعد:** إنَّ استخدام التفجيرات عن بُعد لاستهداف المناطق السكنية المكتظة يُظهر نية مبيّتة لقتل أكبر عدد ممكن من المدنيين، وهو انتهاك صريح للقانون الدولي لحقوق الإنسان ولاتفاقية **جنيف الرابعة** (المواد 27، 31، 32).

5. لم تراعِ القوات التركية خلال هجماتها على مراكز قوات سوريا الديمقراطية مبدأ التناسب في القانون الدولي مما خلّف وقوع ضحايا مدنيين، كما أنَّ قوات سوريا الديمقراطية انتهكت القانون الدولي الإنساني عبر التمركز في مناطق مدنية.

6. **استمرار الانفلات الأمني رغم تغيّر السلطة:** رغم سقوط نظام الأسد، لا تزال حوادث القتل والاعتداءات المسلحة مستمرة، ما يدل على أنَّ المرحلة الانتقالية لم تُحقق بعد الاستقرار الأمني، ويُبرز الحاجة العاجلة لإصلاح الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها ضمن منظومة حقوقية فعالة.

7. **. أنماط مستمرة من الانتهاكات مرتبطة بواقع ما بعد النزاع:** شهد أيار/مايو أنماطاً من القتل المرتبطة بالعبث بالسلاح، وحوادث غرق نتيجة الهجرة، وهي تشير إلى تحديات ما بعد النزاع، تتطلب استجابة مختلفة تتجاوز توثيق الانتهاكات لتشمل الوقاية والتثقيف المجتمعي.

التَّوصيات:

تمثل هذه التوصيات خريطة طريق عملية لمعالجة آثار القتل خارج نطاق القانون في سوريا، وتُسهم في تعزيز مسار العدالة الانتقالية، وبناء مؤسسات تحترم كرامة الإنسان وحقوقه، وتمنع تكرار الانتهاكات.

إلى الحكومة السورية الانتقالية

1. التعاون مع الآليات الدولية:

- إصدار دعوات رسمية لآليات أممية ودولية مستقلة، بما يشمل:
  - الآلية الدولية المحايدة والمستقلة بشأن سوريا.
  - لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة.
  - اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP).
  - الصليب الأحمر الدولي.
- تمكين هذه الجهات من الوصول دون عوائق إلى مراكز الاحتجاز ومسارح الجرائم.

2. حماية الأدلة ومواقع الجرائم:

- اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الأدلة، بما في ذلك توثيق مواقع المقابر الجماعية والسجون، ومنع العبث أو التعدي عليها.
- تسجيل المواقع المهمة ووضع علامات واضحة عليها لضمان استخدامها كأدلة قانونية مستقبلاً.

3. تعزيز العدالة والمساءلة:

- جمع الأدلة المرتبطة بالانتهاكات، بما في ذلك وثائق السجلات الرسمية ومواقع الجرائم.
- التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومنح المحكمة الولاية القضائية بأثر رجعي.
- تبني سياسات شاملة للعدالة الانتقالية، تشمل محاسبة المسؤولين عن الجرائم، وتعويض الضحايا، وضمان الشفافية، والمصداقية.

4. حماية المدنيين والمواقع الثقافية:

- تأمين الحماية للمدنيين والأقليات وضمان حقوقهم الأساسية في العيش بأمان.
- إعطاء الأولوية لإزالة الألغام ومخلفات الحرب، مع توفير التمويل اللازم والتوعية بالمخاطر.
- حماية المواقع الثقافية والتراثية من النهب أو التدمير.

5. إصلاح الحوكمة:

- بناء هيكلية شاملة للحوكمة تمثل جميع قطاعات المجتمع السوري، بما في ذلك النساء والأقليات ومنظمات المجتمع المدني.
- توثيق وحماية الممتلكات المهجورة لضمان تعويض أصحابها مستقبلاً.
- تحسين الخدمات الأساسية، وضمان وصولها إلى جميع المواطنين بما يشمل ذوي الإعاقة.

6. منع المزيد من الانتهاكات:

- ضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية للجميع دون تمييز.
- إصلاح النظام القضائي وأجهزة الأمن بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

7. دعم المتضررين وإعادة التأهيل:

- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لعائلات المفقودين وضحايا النزاع.
- تطوير برامج شاملة لإعادة تأهيل الناجين والمعتقلين المفرج عنهم.

إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي

1. إحالة الجرائم للمحكمة الجنائية الدولية:

- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المتورطين في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- الضغط على الجهات الدولية، بما في ذلك الحكومة الروسية، لتسليم المسؤولين عن الجرائم، بمن فيهم بشار الأسد وعائلته، إلى المحاكم الدولية.

2. تجميد ومصادرة أموال النظام السابق:

- العمل على تجميد الأصول المالية للنظام السابق والمقربين منه، وتخصيصها لدعم جهود العدالة الانتقالية والمساعدات الإنسانية للضحايا وعائلاتهم.

3. تعزيز الجهود الإنسانية:

- مطالبة وكالات الأمم المتحدة بتكثيف تقديم المساعدات الإنسانية، بما يشمل الغذاء والدواء، في المناطق المتضررة ومخيمات النازحين داخلياً.
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الشمال الشرقي لسوريا، بالتنسيق مع السلطات المحلية، لتلبية احتياجات النازحين ومرافق احتجاز المشتبه بهم السابقين في تنظيم "داعش".
- التأكد من أنَّ المساعدات المقدمة للحكومة الحالية أو المستقبلية تساهم في احترام حقوق الإنسان وتهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

4. إزالة الألغام ومخلفات الحرب:

- تخصيص تمويل من صندوق الأمم المتحدة لدعم جهود إزالة الألغام في المناطق المتضررة، للحد من المخاطر طويلة الأمد وضمان بيئة آمنة للمدنيين.

5. دعم قضية المفقودين والمصالحة الوطنية:

- تقديم الموارد اللازمة لتعزيز جهود اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP) بما يشمل تدريب الكوادر المحلية واستخدام التقنيات المتقدمة لتحديد هوية المفقودين.
- دعم المبادرات التي تسهم في تحقيق المصالحة الوطنية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لعائلات المفقودين.

6. ضمان حماية اللاجئين السوريين:

- دعوة الدول المضيفة للاجئين السوريين إلى الامتناع عن الترحيل القسري أو الضغط عليهم للعودة.
- العمل على تهيئة الظروف داخل سوريا لضمان العودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين بما يتماشى مع المعايير الدولية، مع إعطاء الأولوية لتحسين البنية التحتية واستقرار الأمن.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- تقديم تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة حول الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير والتقارير السابقة، مع تسليط الضوء على استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة (COI):

1. فتح تحقيقات شاملة في الانتهاكات المذكورة في هذا التقرير والتقارير السابقة، مع استعداد الشَّبكة السورية للتعاون وتقديم المزيد من الأدلة.
2. العمل على تحديد مسؤولية الأفراد المتورطين في جرائم الحرب ونشر أسمائهم لفضحهم دولياً وإيقاف التعامل معهم سياسياً واقتصادياً.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة (IIIM):

- جمع مزيد من الأدلة المتعلقة بالجرائم الموثقة في هذا التقرير، وتوفير تبادل الخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى قوات سوريا الديمقراطية:

1. تشكيل لجنة تحقيق داخلية في الانتهاكات التي ارتكبتها قوات سوريا الديمقراطية، ومحاسبة المتورطين، وتعويض الضحايا.
2. الامتناع عن التمركز العسكري في مناطق المدنيين مما يهدد حياتهم بالخطر.
3. تقديم خرائط توضح مواقع الألغام التي زرعتها القوات في المناطق المدنية.

إلى فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني:

1. حماية المدنيين في كافة مناطق السيطرة.
2. فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان، ومحاسبة المتورطين، والإفصاح عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي.
3. تقديم خرائط توضح مواقع الألغام التي زرعتها الفصائل في المناطق المدنية.

إلى القوات التركية:

فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في هذا التقرير، وتعويض الضحايا، والالتزام بمبادئ القانون الدولي وبشكل خاص مبدأي التمييز والتناسب.

إلى المنظمات الإنسانية:

1. وضع خطط عاجلة لتوفير مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً، خاصة الأرامل والأيتام.
2. تكثيف الجهود لإزالة الألغام بالتزامن مع العمليات الإغاثية.
3. تزويد المرافق الحيوية مثل المنشآت الطبية والمدارس بسيارات إسعاف تحمل علامات واضحة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التَّقرير.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org